

28 February 2011

Arabic

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائتين وعشرة بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الاثنين، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١، الساعة ١٥/٤٥

الرئيس: السيد بيدرو أويارثي..... (شيلي)

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أسعدتم مساءً، وأعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢١٠ لمؤتمر نزع السلاح. وفي بداية هذا الاجتماع، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بوزير خارجية كندا، السيد لورانس كانون. إن حضورك هنا اليوم، سيدي الوزير، لدليل واضح على الأهمية التي يوليها بلدكم لأعمال هذا المؤتمر، وأود أيضاً أن اغتنم هذه الفرصة، سيدي الوزير، لأعرب باسم المؤتمر علناً عن تقديرنا للرئاسة الكندية، التي تشرفت بأن أكون خلفاً لها. وآمل أن أستطيع المساهمة على نحو مماثل للمساهمة التي قدمها بلدك. واسمحوا لي، سيدي وسادتي، بأن أعطي الكلمة للسيد الوزير. إليك الكلمة سيدي.

**السيد كانون (كندا) (تكلم بالإنكليزية):** شكراً السيد الرئيس. زملائي الأعضاء، إن كندا تواجه هذه السنة التحدي نفسه الذي واجهه كل رئيس جديد للمؤتمر في الآونة الأخيرة منذ فترة التفاوض على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية: إذ إن آليتنا التقليدية متعددة الأطراف لترع السلاح معطلة في الواقع.

وقد تقلدت كندا منصب الرئاسة الأولى لدورة ٢٠١١ لمؤتمر نزع السلاح. وكبلد شارك بفعالية في جميع هيئات نزع السلاح متعددة الأطراف منذ سنة ١٩٤٦، فإن كندا دولة من الدول العديدة الممثلة في هذه القاعة والمساهمة في النجاحات البارزة التي حققها مؤتمر نزع السلاح والهيئات السابقة له، منذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. واليوم وأكثر من أي وقت مضى في تاريخنا الحديث، بات الخطر الذي يشكله انتشار الأسلحة النووية بالنسبة للسلم والأمن الدوليين مخيفاً.

وبعد التفاوض بشأن حظر اختبار الأسلحة النووية، وجد مؤتمر نزع السلاح نفسه منذ سنة ١٩٩٨ غير قادر على الشروع في مفاوضات بشأن الإجراء المنطقي التالي المتعلق بترع السلاح وعدم الانتشار: أي معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض هذه الأسلحة.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي، ألقى كلمة في الاجتماع رفيع المستوى الذي دعا إلى عقده الأمين العام في نيويورك بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً في المفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. وهناك، ضم العديد من الزملاء صوتهم إلى صوتي في الدعوة إلى إجراء لمتابعة هذا الاجتماع. ولهذا الغرض، اتفقنا بعد ذلك بأسابيع قليلة على نص القرار ٩٣/٦٥، الذي يضع هذه المسألة بشكل واضح على جدول أعمال الجمعية العامة. ولا بدّ من مواصلة هذه المتابعة.

وكلما طالت حالة الجمود التي يشهدها مؤتمر نزع السلاح، تلاشت الثقة بين أعضائه وبات من الأصعب خلق روح الوفاق الضرورية جداً إذا أُريد للدول أن تشرع في المفاوضات.

(تابع بالفرنسية)

وفي حين تحاول بعض البلدان أن تعيق التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل للمؤتمر، فإن بلداناً أخرى تحاول جاهدة إحراز التقدم في مجال نزع السلاح في محافل أخرى، مثل الجمعية العامة، التي يُشترط فيها أن يكون التصويت بالإجماع من أجل مواصلة المناقشات.

ومن جهة أخرى، من الطبيعي أن ترغب بعض البلدان في تفادي الخطر الذي يشكله التصويت بالأغلبية داخل الأمم المتحدة بشأن مشاكل الأمن القومي.

وإن قاعدة المؤتمر المتعلقة بالإجماع ليست وليدة الصدفة، ونحن نعرف أن هذا المحفل التفاوضي قد أثبت فائدته لنا جميعاً في الماضي.

(تابع بالإنكليزية)

وكما قال البعض، لو لم يكن مؤتمر نزع السلاح موجوداً، لكان علينا ابتكاره من جديد. ولذا، فإن التحدي المائل أمامنا هو أن نبتكر من جديد نهجنا الخاص بعملنا في المؤتمر. وترى كندا أنه ينبغي لنا أن نركز على المواضيع الأربعة الأساسية للمؤتمر بأسلوب جديد يقوم على التسليم بأن بدء المفاوضات بشأن موضوع واحد لا يعني أننا سنصرف النظر عن المواضيع الثلاثة الأخرى.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي وَجَّهت الدعوة إلينا جميعاً لكي نفكر خارج النطاق التقليدي. وبهذه الروح وبتركيز على مواضيع المؤتمر الأساسية الأربعة، اضطلعت كندا بالرئاسة. ومن خلال العمل في إطار الجلسات العامة المفتوحة للمجتمع المدني وللجمهور، سعت كندا إلى خلق حيز شفاف للمناقشة أملنا أن يُبرز الأسس المشتركة التي يمكن أن تكون بمثابة قاعدة للتوصل إلى وفاق في نهاية المطاف بشأن برنامج للعمل. وقد شهدت هذه القاعة تحت الرئاسة الكندية أكثر من ١٠٠ مداخلة موضوعية أظهرت رغبة الدول الأعضاء في بدء العمل.

(تابع بالفرنسية)

ومع هذا، فإننا أول من اعترف بأن الأمر قد يحتاج إلى وقت وصبر على مدى عدة أشهر وتحت رئاسات متتالية من عدة بلدان إذا أردنا أن نتوصل من جديد إلى اتفاق بشأن أداة جماعية - أي برنامج العمل - مثلما نجحنا في ذلك في سنة ٢٠٠٩.

ونسعى هذه المرة إلى تنفيذ برنامج العمل أو أي اقتراح آخر من شأنه أن يسمح للمؤتمر ببدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وفقاً لولاية شانون.

(تابع بالإنكليزية)

وكما قلت أيضاً في أيلول/سبتمبر الماضي، فإن كندا ستبذل كل ما في وسعها لكي يعود المؤتمر إلى العمل، ومن أجل المضي قدماً في هذا المسعى المشترك، أود أن أطلب الدعم منكم جميعاً أيها الحاضرون هنا اليوم.

وشكراً جزيلاً لكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً لك، السيد الوزير، على ملاحظاتك. والآن سنعلق الاجتماع لمدة خمس دقائق من أجل مرافقة الوزير إلى خارج القاعة. وسنستأنف الاجتماع بعد قليل.

عُلق الاجتماع.

وسنستأنف الاجتماع الآن، وأود أن أرحب ترحيباً حاراً نيابة عن المؤتمر بوزير خارجية فنلندا، السيد ألكسندر ستاب. وإن حضورك، السيد الوزير، في هذا المؤتمر لشهادة واضحة على الأهمية التي يوليها بلدك لعمل هذا المحفل وللنظام متعدد الأطراف لترع السلاح وعدم الانتشار. وأدعو الآن الوزير ستاب إلى أخذ الكلمة. لك الكلمة السيد الوزير.

السيد ستاب (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً لك، السيد الرئيس، أنا لست السيدة هيلاري كلينتون ولا السيد لورانس كانون ولا السيد أحمد دافوتوغلو ولا السيد خوان مانويل غوميس روبليدو. وسأخرجكم من ياسكم في حوالي ٩٠ ثانية بعد إلقاء خطاب جد مقتضب.

إنني أتذكر أنني تحدثت في الاجتماع رفيع المستوى في نيويورك في أيلول/سبتمبر، وقد سمعنا جميعاً النداءات الداعية إلى استئناف عمل المؤتمر. وكلنا نعلم أين نقف الآن. فالأمر بسيط جداً: إذ يبدو أن جهودنا من أجل إعادة الحيوية إلى المؤتمر والمضي قدماً في نزع السلاح لم تتوطد. وفي ضوء ذلك، سأقدم ثلاث نقاط جد مختصرة.

أولاً، لم يحرز أي تقدم حقيقي منذ انعقاد الاجتماع رفيع المستوى، وما زالت الحالة هنا في جنيف في طريق مسدود. وتواصل وفود عديدة استخدام عقبات إجرائية، دون تقديم أي وسائل بديلة معقولة لبدء عملنا الفعلي، وأرى أن هذا أمر مؤسف جداً، وبيروقراطي جداً، وأعتقد أيضاً أنه أمر غير نزيه من عدة أوجه. وأضم صوتي إلى أصوات الآخرين، مرة أخرى، لأحث أعضاء المؤتمر على اتخاذ الخطوات اللازمة كي نمضي قدماً. وإننا نعتقد بأن برنامج العمل المعتمد في سنة ٢٠٠٩ ما زال يوفر أفضل الأسس المتاحة من أجل مداورات المؤتمر.

ثانياً، يجب أن يشرع مؤتمر نزع السلاح، دون تأخير، في المفاوضات المتعلقة بالقضايا الموضوعية الجوهرية، وأهمها تلك المتعلقة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وإن انطلاق المفاوضات بشأن هذه المعاهدة لأولوية ملحة، ولن تقربنا فقط من هدف عالم خال

من الأسلحة النووية، بل إنها ستعزز أيضاً الجهود العالمية الرامية إلى عدم الانتشار ومكافحة الإرهاب.

إن التهديد المتمثل في انتشار الأسلحة النووية محط الاهتمام الآن مثلما كان في الماضي، وأرى أن الأحداث الأخيرة التي جرت في الشرق الأوسط تؤكد ضرورة اتخاذ إجراءات بهذا الصدد. ومن شأن معاهدة بشأن المواد الانشطارية أن تساهم مساهمة إيجابية في خلق جو من الثقة المتبادلة والأمن المعزز، اللازمين في زمن الاضطراب السياسي. ولذا تبقى النداءات الداعية إلى أولويتها وأهميتها الملحة نداءات مبررة.

أما النقطة الثالثة والأخيرة التي سأقدمها فهي أن الاستئناف السريع للمفاوضات سيسمح أيضاً للمؤتمر باسترجاع صلاحيته باعتباره الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح قبل أن يفوته الأوان لفعل ذلك. وفي الواقع، إذا استمر الجمود الحالي، فهناك احتمال أن تنتقل المفاوضات إلى محافل أخرى، مما سيتسبب في عجز مؤتمر نزع السلاح بشكل دائم. وقد حقق هذا المؤتمر الكثير في الماضي، وما من سبب وجيه لكي لا يُسمح له بفعل ذلك في المستقبل أيضاً. وعلى الدول الأعضاء في المؤتمر أن تتحمل مسؤوليتها وتشرع في مفاوضات فعلية.

وبالتالي، فإن هذه النقاط الثلاث هي: أولاً، ما من تقدم حقيقي، ولا بد لنا من إحراز بعض التقدم؛ وثانياً، علينا أن نبدأ؛ وثالثاً، يجب استئناف المفاوضات على وجه السرعة.

وشكراً جزيلاً لك، السيد الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** شكراً لك السيد الوزير على خطابك وملاحظاتك. وسنعلق الاجتماع على أمل استئنافه بعد ٥ دقائق، في انتظار المتحدث المقبل ومرافقة الوزير إلى خارج القاعة. وشكراً.

سنستأنف الآن، أيها المندوبون الموقرون، الاجتماع وأود أن أرحب ترحيباً حاراً بوزيرة خارجية الولايات المتحدة، السيدة هيلاري كلينتون. وإن حضورك في المؤتمر، السيدة وزيرة الخارجية، لشهادة واضحة على الأهمية التي يوليها بلدك لعمل هذا المحفل وللنظام متعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار. وأدعوك، السيدة كلينتون، إلى إلقاء كلمتك أمام المؤتمر. إليك الكلمة.

**السيدة كلينتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):** شكراً، السيد الرئيس. وشكراً لك على قيادتكم وجهودكم لجعل مؤتمر نزع السلاح أداة فعالة من أجل التصدي للتحديات الأساسية التي نواجهها اليوم. وأود أيضاً أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام على دعوته إلى عقد هذه الجلسة العامة المهمة وعلى الفرصة التي أتاحت لي لكي أتحدث إليكم، كما أعرب عن شكري الخاص لسفيرتنا، السيدة لورا كينيدي، وأفراد بعثة الولايات

المتحدة على عملهم الدؤوب من أجل المضي قدماً في جدول أعمال الرئيس أوباما بشأن نزع السلاح.

وبعد مرور ٢٠ عاماً تقريباً على نهاية الحرب الباردة، يمتلك العالم ما يزيد على ٢٠.٠٠٠ سلاح نووي. وبينما أتحدث إليكم اليوم، تنكب أجهزة الطرد المركزي في جميع أنحاء العالم على إنتاج مزيد من اليورانيوم المخصب، الذي تبقى كمية كبيرة منه صالحة للاستخدام في صنع الأسلحة. كما يجري إنتاج سريع للبلوتونيوم في مفاعلات وفصله عن الوقود المستهلك في مصانع لإعادة المعالجة. والعالم ليس في حاجة إلى مكونات لصنع قنابل نووية. ومع هذا، يصنع يومياً المزيد من المواد الانشطارية.

والمسألة المطروحة أمامنا اليوم هي ما إذا كنا سنتفك، في نهاية المطاف، على إنهاء الإنتاج المكرس لصنع المواد الانشطارية من أجل استخدامها في الأسلحة النووية. وإن إيقاف الإنتاج يخدم مصالح كل بلد، وأحث هذا المؤتمر على إنهاء حالة الجمود وفتح المفاوضات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية دون مزيد من التأخير.

وستكون معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة مهمة نحو تهيئة الظروف المناسبة لعالم خال من الأسلحة النووية، وهي رؤية أعرب عنها الرئيس أوباما في براغ منذ سنتين تقريباً، وستقوم على التقدم الملحوظ الذي أحرزناه معاً في السنوات الأخيرة.

وقد وافق مجلس الأمن في الأمم المتحدة بالإجماع على القرار ١٨٨٧ لتعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار. وأصدرت الولايات المتحدة وثيقة استعراض الوضع النووي، التي تبرز تراجع أهمية الأسلحة النووية في دفاعنا القومي. كما عقدنا قمة للأمن النووي، اتفق خلالها ٤٧ بلداً على وقف إنتاج المواد النووية غير الحصرية لمدة أربع سنوات، وشاركنا إلى جانب الأعضاء الآخرين في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مؤتمر ناجح لاستعراض هذه المعاهدة.

وفضلاً عن هذا، أدخلت بالطبع الولايات المتحدة وروسيا معاهدة "ستارت" الجديدة حيز التنفيذ. وستخفف هذه المعاهدة رؤوسنا الحربية الاستراتيجية المنتشرة إلى أقل عدد مسجل منذ الخمسينات. وقد كنت جد مسرورة بأن أ تبادل وثائق التصديق مع الوزير سيرغي لافروف في ميونيخ في وقت سابق من هذا الشهر. وإن بلدنا الآن في وضع يسمح لهما بمناقشة مزيد من التخفيضات لتحديد الأسلحة، بما فيها الأسلحة النووية غير الاستراتيجية وغير المنتشرة. وعلينا ألا نهدر هذه الفرصة. وينبغي أن نواصل إحراز التقدم في مجال الأمن النووي من خلال الانتقال الآن إلى التفاوض بشأن حظر حقيقي لإنتاج المواد الانشطارية من أجل صنع القنابل.

وقد ظلت الولايات المتحدة ملتزمة بمؤتمر نزع السلاح كمحفل منطقي لهذا النقاش. وانبثقت عن هذا المؤتمر، بعد كل شيء، معاهدات مهمة مثل اتفاقية الأسلحة البيولوجية،

واتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لكن المعاهدة الأخيرة استُكملت في سنة ١٩٩٦ ومنذ ذلك الحين وقف هذا المؤتمر في طريق مسدود. ولا يزال برنامج العمل المتفق عليه في أيار/مايو ٢٠٠٩ متعطلاً. ولا يزال بلد واحد، وهو بلد صديق وشريك للولايات المتحدة، يعرقل توافق الآراء الدولية من أجل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وأعلم أن هذا المؤتمر قد اعتر دائماً بمبدأ التوافق في الآراء، الذي يضمن لكل دولة إمكانية الدفاع عن مصالحها القومية على مائدة المفاوضات، لكن لصبرنا حدود. وما من مبرر يسمح لبلد واحد أن يسيء إلى مبدأ توافق الآراء ويعيق إلى الأبد الرغبة المشروعة للدول الأخرى البالغ عددها ٦٤ دولة في بدء المفاوضات بشأن اتفاق سيعزز أمننا المشترك. ومن الواضح أن هناك مجموعة كبيرة من الآراء داخل المؤتمر، ويجب أخذ هذه الآراء بعين الاعتبار خلال عملية التفاوض. وستكون هذه العملية صعبة وستستغرق عدداً من السنوات، وهذا سبب أوجه لبدء المفاوضات الآن. وإذا لم نستطع استحضار الإرادة المشتركة ولو من أجل بدء المفاوضات داخل هذه الهيئة، فإن الولايات المتحدة عازمة على الأخذ بخيارات أخرى. ويكتسي الأمن النووي العالمي أهمية كبيرة لا تسمح بصرف النظر عنه إلى الأبد.

وتشكل أية معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أمراً حاسماً في جدول عملنا الأوسع. وإذا كنا نريد فعلاً تقليص إمكانية وقوع هذه المواد الانشطارية في أيادي الإرهابيين، فعلينا تخفيض كمية هذه المواد الموجودة. ولهذا السبب، تدعم الولايات المتحدة أيضاً تخفيض مخزونات البلوتونيوم المعزول واليورانيوم عالي التخصيب وتخفيض استخدام اليورانيوم عالي التخصيب لأغراض مدنية إلى أدنى حد في المستقبل. وقد أحرزت الولايات المتحدة تقدماً مهماً من أجل تحقيق هذه الأهداف - على نحو ثنائي مع روسيا وعلى نحو متعدد الأطراف - وسنستمر في جعلها محور تركيز مهم في دبلوماسيتنا النووية.

وتلتزم الولايات المتحدة التزاماً شديداً بخفض الأسلحة النووية والحد من خطر انتشارها. وهدفنا ورؤيتنا على الأمد الطويل عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن نفهم الآن أن هذا سيكون صعباً وسيحتاج لا محالة إلى الوقت، لكننا نعتقد أن من الممكن تحقيقه إذا عالجنا كل عنصر من المشكلة خطوة بخطوة.

ولهذا، أطلب من كل بلد من بلدانكم تقديم الدعم اللازم لتعزيز الأمن العالمي عن طريق اتخاذ الخطوة التالية وهي: الشروع في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وليس على أي بلد أن يوافق على المعاهدة، لكن من غير المقبول أن يمنع أي بلد كان بلداناً أخرى من التفكير في الشكل الذي يمكن أن تأخذه هذه المعاهدة وفي المنافع التي يمكن أن تعود بها على العالم.

وآمل بالتالي أن نرى إجراءات تُتخذ الآن في هذا المؤتمر الموقر، الذي قدم الكثير جداً للعالم على سنوات عديدة جداً. وهذا هو الحفل؛ وأنتم القادة الذين ينبغي لهم اتخاذ هذه

القرارات. وسيكون من المؤسف ألا تُتخذ هذه القرارات بشأن هذه المعاهدة الخاصة. وإن الولايات المتحدة مستعدة لدعم الشروع في المفاوضات، وفعل أي شيء يلزم لمحاولة خدمة المصالح القومية المشروعة، والتوصل إلى حل ووضع هذه المعاهدة. وفي المقابل فإننا نرى أن هذه مسألة مهمة للغاية بحيث لا يمكن تركها على طريق مسدود إلى الأبد.

وهكذا نشكركم على اهتمامكم بهذا الموضوع الأساسي ونتطلع إلى العمل معكم أثناء مواصلة أعمال مؤتمر نزع السلاح. وشكراً جزيلاً لكم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** شكراً جزيلاً لك، السيدة وزيرة الخارجية، على الكلمات الطيبة الموجهة إلى الرئاسة وعلى ملاحظاتك وخطابك أيضاً. وسنعلق الاجتماع لبضع دقائق من أجل مرافقة وزيرة الخارجية إلى خارج القاعة ثم سنستمع مباشرة بعد ذلك إلى نائب وزير المكسيك.

*استؤنف الاجتماع.*

أود أن أقدم أحر تحية للترحيب بنائب وزير خارجية المكسيك، المكلف بالشؤون متعددة الأطراف وحقوق الإنسان، السيد خوان مانويل غوميس روبليدو. وإن حضورك، السيد نائب الوزير، في هذا المؤتمر، لشهادة واضحة على الأهمية التي يوليها بلدك لعمل هذا المحفل، وللمساهمات التي قدمتها له المكسيك، وللنظام متعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار. وأدعوك سيدي إلى إلقاء كلمتكم أمام المؤتمر. إليك الكلمة.

**السيد غوميس روبليدو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):** شكراً جزيلاً لك، السيد الرئيس. سيدي الرئيس، حضرات أعضاء مؤتمر نزع السلاح، إن المكسيك ترحب بشيلي في رئاسة مؤتمر نزع السلاح وتعرب عن دعمها الشديد للخطوات الرامية إلى المضي قدماً في العمل الجوهري لهذا المحفل التفاوضي. وعلينا أن نغتني الفرصة المتاحة في هذه المرحلة. ومثلما ستذكرون جميعاً، شهدنا في سنتي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ مبادرات في مجال نزع السلاح - بعضها أحادي الطرف وبعضها الآخر متعدد الأطراف، ومنها أيضاً مبادرات ذات طابع أوسع - كانت ترمي إلى تمكين مؤتمرنا من أن يكون بمثابة حافز للمفاوضات وصنع القرارات المتعلقة بمستقبل هذه الآلية المؤسسية العظيمة. ولكننا صادقين في هدفنا ولنمتنع عن فتح الباب أمام مفارقة تجعل من غير الممكن، في خضم الزخم المتجدد في جدول أعمال نزع السلاح متعدد الأطراف وبوادر حديثة متواضعة لكنها مشجعة ومتجهة نحو تخفيض المخزونات، الشروع في المفاوضات التي يجب أن تجري في هذا المؤتمر.

وتشيد المكسيك بالعمل الذي أنجزه الرؤساء الستة الآخرون للمؤتمر، الذين جعلوا من الممكن على الأقل، في غياب أي عمل موضوعي، عقد مناقشات موضوعية عن طريق اجتماعات غير رسمية (وهذه ممارسة بدأت بالصدفة تحت الرئاسة المكسيكية في سنة ٢٠٠٤)، أو حتى في الجلسات العامة، من أجل تمهيد الطريق لبدء المفاوضات. لكننا،



لا نستطيع إغفال المركز الأسطوري بشكل ما الذي مُنح لهذا الحفل، والطريقة التي صيغ بها جدول أعماله ونظامه الداخلي، أو فوق كل شيء افتقاره إلى برنامج عمل محدد، وهذه أمور أدت جميعها في نهاية المطاف إلى حجب العمل الموضوعي للمؤتمر لمدة ١٥ سنة الماضية.

وقد احترمت المكسيك دائماً الهيكل المؤسسي للمؤتمر والقواعد التي تنظمه، لكن لا يمكننا السماح لأساليب عمله بأن تعيق التقدم أو تكون عثرة في طريق تحقيق الهدف النهائي الذي نصبو إليه. ويجب ألا يستمر هذا المؤتمر في عرقلة نزع السلاح العام والشامل الذي نتطلع إليه جميعاً. وفي حين لا نرغب في أن نخصي لكم أو نشرح لكم جميع الجوانب المختلفة للطريق المسدود الذي يقف أمامه هذا المؤتمر، يبدو لنا أن من المهم تحليل المشكلة على الأقل بصورة عامة وكذلك الخيارات القائمة من أجل المساعدة في إيجاد حل.

وأولاً، ترى المكسيك أن الحوارات والمناقشات التي نثيرها في هذا المؤتمر لا تمثل العمل الموضوعي ولا تشكل مجالاً ملائماً للمسااعي الخاصة بمحفل تفاوضي دائم مثل هذا. بل على العكس، بما أن المؤتمر يقتصر على المناقشات، فإنه لا يضطلع بولايته ويكرر الحلول المقدمة من هيئة نزع السلاح أو من الجمعية العامة نفسها.

وثانياً، ترى المكسيك أن تشكيلة المؤتمر لا تتناسب مع الحالة الدولية الراهنة، كما أننا نشعر بالقلق بشكل خاص إزاء معارضة بعض البلدان بشدة لمشاركة المجتمع المدني مشاركة مباشرة وفعالة. فقد تغير العالم؛ واكتسب المجتمع المدني أهمية أكبر بما يسمح بإثراء عملنا. ولا يمكن للمؤتمر نزع السلاح أن يبقى غافلاً عن رياح التغيير.

وثالثاً، ترى المكسيك أن النظام الداخلي للمؤتمر، ولا سيما قاعدة توافق الآراء، أمر يعيق اتخاذ القرارات. ولهذه القاعدة أهمية عند توحي التوصل إلى اتفاق عام لكن ينبغي ألا تستخدم أبداً كحق النقض. وأكثر من هذا، فإن حق النقض يتعارض مع اتخاذ القرارات بشكل ديمقراطي داخل أي محفل متعدد الأطراف.

وبين العوامل التي تعيق أعمال المؤتمر، قد ينبغي لنا أن نركز انتباهنا على انعدام الإرادة السياسية في بعض المجالات أو غياب الظروف المناسبة داخل الحفل. ولا تمنع هذه الظروف الدول الأعضاء فقط من الاتفاق على أدوات محددة، بل تمنعها أيضاً حتى من الشروع في المفاوضات مثلما قلت سابقاً.

ويبدو من المستبعد جداً أن يكون بإمكان المؤتمر تحسين أساليب عمله. ولكي يفعل ذلك، يجب النظر إلى المؤتمر على حقيقته: أي أنه وسيلة للتوصل إلى قبلة لم يستطع التوجه نحوها في ١٥ سنة الماضية. وترى المكسيك أن الوقت قد حان للتحلي بالصدق ومواجهة الأمور بشكل مباشر واتخاذ القرارات اللازمة للتغلب على هذا الجمود وبناء إطار داخل المؤتمر لتعزيز جدول أعمال نزع السلاح الذي لا يمكن تأجيل تنفيذه أكثر من هذا.

وقد شدد بلدي على هذه النقطة وأعرب عن رأيه خلال الاجتماع رفيع المستوى بشأن تنشيط مؤتمر نزع السلاح المنعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وأكدنا أيضاً هذا الرأي خلال أعمال اللجنة الأولى في الجمعية العامة الأخيرة وفي البيان الذي أدلى به وفدي في الجزء الأول من دورة سنة ٢٠١١. وفي كل مناسبة من هذه المناسبات قلنا إن عدم فعالية هذا المحفل أمر غير مقبول وإننا لا نستطيع الاستمرار في تخصيص موارد بشرية ومالية ومهنية وسياسية ضخمة لمؤسسة لا تضطلع بولايتها، وتستمتع، على العكس، بممارسة دبلوماسية لا طائل منها. وفي هذه الظروف، تجدد المكسيك دعوتها إلى توجيه إنذار نهائي إلى هذا المحفل يضع حداً زمنياً له من أجل أداء العمل الذي يشكل سبب وجوده.

ومن أجل المضي قدماً، يجب علينا أن نكون استباقيين، ويرى وفدي أن الاقتراحات التي سأوجزها الآن قد تساعد في تحديد الخيارات من أجل التغلب على الشلل الذي أصاب المؤتمر.

وكما تعلمون، فإن بلدي حاول لعدة سنوات استحداث وسائل لبناء الثقة والفهم بشأن القضايا الإجرائية والمواضيع المركزية التي يشملها جدول أعمال المؤتمر. وفي سنة ٢٠٠٥، وبالتعاون مع بلدان أخرى، حاولنا بدء مفاوضات نزع السلاح في الجمعية العامة آمليين أن يعتمد المؤتمر برنامج عمله. ولم تكلل هذه المبادرة بالنجاح، لكن من الجدير التفكير في إمكانية استئنافها في وقت من الأوقات. ونعتبر أن هذا المقترح ما زال صالحاً، والمكسيك مستعدة لعرضه مرة أخرى، إلى جانب أي مقترح آخر يقدم إمكانيات حقيقية للشروع في مفاوضات نزع السلاح سواء داخل المؤتمر أو خارجه في المحافل المخصصة، مثلما فعلنا في مناسبات سابقة.

وفي هذا الصدد، ترغب المكسيك في التقدم بالشكر إلى أستراليا واليابان على تشجيعهما للمناقشات الموازية الموضوعية. فهذه الجهود تعزز الفهم المتبادل لمواقف كل منا. بيد أن المناقشات خارج المؤتمر تشغل وقتنا وتأخذ، بشكل أو بآخر، مكان العمل الموضوعي لمحفل تفاوضي.

وإننا وصلنا إلى مرحلة تتيح فرصة لتنشيط محفلنا التفاوضي. ولنفي بالالتزام الذي تعهدنا به في وثيقة المبادئ والأهداف المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المنعقد في سنة ١٩٩٥ والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي المنعقد في سنة ٢٠١٠. وقد تعهدنا بمعالجة هذه القضايا في مؤتمر نزع السلاح، ولا يمكننا الاستمرار في تأخير الوفاء بهذا العهد. ولن يتسنى لنا التوصل إلى اتفاق إلا من خلال التعامل مع هذه المواقف. وإن التفاوض هو خيارنا الأفضل لتحسين الأمن النووي في جميع أنحاء العالم بغية منع المجموعات الإرهابية من الحصول على المواد النووية. وسيساهم أي تجميد لإنتاج الأسلحة النووية في نزع السلاح وعدم الانتشار في الوقت الذي يمثل فيه خطوة أساسية لنجعل من نظامنا نظاماً أكثر عدلاً وإنصافاً.

وقد ألحت المكسيك على أن أحد العناصر الأساسية في "الصفقة الكبرى"، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، هو الالتزام التي تعهدت به الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن نزع السلاح، ومنذ أكثر من ٤٠ سنة الآن ونحن ننتظر بدء المفاوضات بحسن نية حول معاهدة تتعلق بترع السلاح العام والشامل تحت مراقبة دولية صارمة وفعالة. ومثلما نعلم جميعاً، تنص المادة ٦ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على هذا الواجب الذي أشارت إليه أيضاً محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري التاريخي الذي أصدرته منذ بضع سنوات.

وفي سنة ٢٠٠٩، كانت هناك إمكانية باهتة بأن يبدأ المؤتمر على الأرجح عمله الموضوعي، عندما استطعنا، خلال بضعة أيام، الموافقة على جدول عمل لمحفلة. لكن للأسف، لم تكتمل هذه الجهود في نهاية المطاف. ولهذا، دعونا نضافر الجهود ونتخذ إجراءات من أجل التصدي للمخاطر والتهديدات التي يشكلها وجود الأسلحة النووية بحدد ذاته، بالنظر إلى العواقب الإنسانية - حيث أن مجرد استخدامها سيشكل جريمة ضد الإنسانية.

وشكراً جزيلاً السيد الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** شكراً لك، السيد نائب الوزير. أشكرك على كلماتك الطيبة التي وجهتها للرئاسة، ونشكرك أيضاً على تحليلك وخطابك. وأود تعليق الاجتماع لبضع دقائق من أجل مرافقة نائب الوزير إلى خارج القاعة.

وشكراً جزيلاً لكم على صبركم. وبما أنه ليس لدينا أي ضيوف آخرين اليوم، فإني أدعوكم إلى استئناف الاجتماع غداً الساعة ١٠/٠٠ للاستماع في البداية إلى الوزير لافروف، وزير الخارجية في الوفد الروسي.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.